

ملتقى أسواق المال العالمية

27-28 فبراير 2018

أبوظبي



مداخلة محافظ بنك الكويت المركزي
د. محمد يوسف الهاشل



وَفِرْ تَطْبِيقُ بَنْكِ الْكَوْيْتِ الْمَرْكُزِيِّ لِإِصْلَاحَاتِ بازْلِ (٣)
أَسْسَا لِلتَّقَارِبِ الرَّقَابِيِّ عَلَىِ الْمَسْتَوِيِّ الدُّولِيِّ،
إِلَّا أَنَّ التَّحْدِيدَاتِ تَظَلَّ قَائِمَةً

- تطبيقات بنك الكويت المركزي لمعايير السيولة ورأس المال متوافقة مع لجنة بازل وتوجهات مجلس الخدمات المالية الإسلامية لضمان أقصى درجات التقارب الدولي في مجال الرقابة.
 - جميع البنوك الكويتية مستوفية لمتطلبات معياري كفاية رأس المال والرفع المالي، ومستوفية لنسب السيولة وفقاً للتدريج قبل الموعد النهائي المحدد في عام 2019.
 - التبني الفعال والمبكر والدؤوب لتطبيق المعايير الدولية هو الطريق الأمثل لتحقيق أعلى مستويات التقارب الرقابي.



يتعين على الجهات الرقابية أن تكون سباقة ومرنة في احتواء التقلبات المالية من خلال:

- استخدام المزيج المناسب من أدوات التدوط الكلي لمواجهة تزايد المخاطر في النظام المالي.
- اليقظة تجاه تطورات الأوضاع محلياً وخارجياً وأثرها على الاستقرار المالي.
- التحلی بالдинاميكية والتکیف من خلال السماح للبنوك باستخدام مصادر رأس المال التدوطية لمواصلة الإقراض عند التراجع الاقتصادي.



سيستمر بنك الكويت المركزي في تطبيقه لتطوير حصافة نظامه الدستيقي لضمان الالتزام بأفضل الممارسات الدولية من خلال:

- متابعة التطورات المتسرعة في مجال التكنولوجيا المالية.
- المحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي مع دعم الابتكارات التكنولوجية بما يوفر الملاءمة والكافأة.
- تطبيق أسلوب البيئة التجريبية لتوفير بيئة الاختبار اللازمة للمنتجات والخدمات المبتكرة.
- تقوية إجراءات الأمان السيبراني ونظمها، والحد من المخاطر التشغيلية.

